



الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

(المادة 100 من الدستور)

مجلس المستشارين

الثلاثاء 24 شوال 1441 (16 يونيو 2020)

جواب رئيس الحكومة

الدكتور سعد الدين العثماني

السؤال المحوري

"سياسة الحكومة لفترة ما بعد رفع الحجر الصحي:

أية خطة للإقلاع الاقتصادي ومواجهة الآثار الاجتماعية للأزمة"

فهرس

3	توطئة.....
3	أ.بدء تخفيف الحجر الصحي في إطار حالة الطوارئ
5	ب.المراحل المقبلة من التخفيف
7	أولا-خطة الحكومة لمواجهة التداعيات الاقتصادية للجائحة.....
7	أ.المعطيات والمؤشرات الاقتصادية
8	ب.تدابير استعجالية للتخفيف من وطأة الجائحة على الاقتصاد ونشاط المقاولات
10	ج.وضع وتنفيذ خطة لإنعاش الاقتصاد الوطني
13	د.استشراف آفاق الإقلاع الاقتصادي
14	هـ.تشجيع الاستثمار
16	ثانيا-الأولويات الاجتماعية للحكومة في المرحلة المقبلة.....
16	أ.مواصلة الاهتمام بقطاعي التعليم والصحة
17	ب.ورش إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية
18	ج.إنعاش التشغيل
20	ثالثا-مواصلة الإصلاحات الهيكلية.....
20	أ.ورش إصلاح الإدارة
20	ب.دعم التحول الرقمي
21	ج.مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد
22	خاتمة.....

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

توطئة

أود في البداية أن أشكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين على تفضلهم بطرح هذه الأسئلة في موضوع "سياسة الحكومة لفترة ما بعد رفع الحجر الصحي: أية خطة للإقلاع الاقتصادي ومواجهة الآثار الاجتماعية للأزمة". وهي فرصة أخرى لعرض رؤية الحكومة بشأن تدبيرها للمرحلة المقبلة في تصديها لجائحة فيروس كورونا وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية.

وأريد، أولاً وقبل كل شيء، أن أحمد الله تعالى وأجدد التهنئة لجلالة الملك حفظه الله على نجاح العملية الجراحية التي أُجريت لجلالته، وأدعو الله تعالى له بالشفاء العاجل، وبالحفظ الشامل، وأن يديم عليه رداء الصحة والعافية، وأن يبعد عنه كل مكروه، إنه سبحانه على كل شيء قدير وللدعاء مجيب.

١. بدء تخفيف الحجر الصحي في إطار حالة الطوارئ

كما تعلمون، قررت الحكومة الأسبوع الماضي، الشروع في تخفيف تدابير الحجر الصحي، مع تمديد حالة الطوارئ الصحية، وذلك استجابة لانتظارات المواطنين، وانسجاماً مع ما عبرت عنه مختلف الفعاليات الوطنية بمناسبة المبادرة التشاورية التي أطلقتها الحكومة -وبالمناسبة أود أن أتوجه بالشكر لكل الذين تفاعلوا مع هذه المبادرة- ، وكذا أخذاً بعين الاعتبار المعطيات الوبائية، والترجيح بين مخاطر الإبقاء على نفس تدابير الحجر الصحي، والمخاطر المحتملة عند تخفيفها.

تمديد حالة الطوارئ أملتة عوامل عدة، لعل من أبرزها استمرار الحاجة إلى إطار قانوني يسمح بالتدخل العاجل لمعالجة الآثار السلبية لهذا الوباء، واستمرار تواجد الفيروس ببلادنا، وظهور بؤر وبائية بين الفينة والأخرى.

بالمقابل، فإن بدء تخفيف الحجر الصحي وفق المنهجية المعتمدة، يجد مبرراته أولا في كون أغلب أهداف الحجر الصحي قد تحققت بفضل الله تعالى، سواء فيما يتعلق بالتحكم في الوضعية الوبائية، أو الحد من انتشار الفيروس، أو التقليل من حدته، أو تفادي عجز المنظومة الصحية عن مسايرة الوضعية الوبائية، بالإضافة إلى التقدم في توفير الشروط التي التزمنا بالعمل على تحقيقها، والمتمثلة في تقوية المنظومة الصحية، ورفع القدرة على إجراء التحاليل المخبرية، وتقوية القدرة على تتبع الحالات، وكذا التوفر على دلائل استئناف الأنشطة المهنية والاقتصادية، وثانيا في ضرورة العمل على استئناف الدورة الاقتصادية التي تأثرت بشكل كبير بفعل الجائحة، واستعادة المواطنين والمواطنین لحياتهم الاجتماعية الطبيعية.

إن اتخاذ هذا القرار في هذا الوقت، وتنزيله وفق هذه المنهجية، يمثلان ضمانا نحو عودة أمنة للحياة الطبيعية ببلادنا، فلا نحن أبقينا على قيود الحجر الصحي كاملة، متجاهلين تحسن الوضعية الوبائية، ولا نحن تسرعنا بالرفع الكلي والآني لهذه القيود، وتعريض الوطن والمواطنین، لا قدر الله، لتراجع سلبي لا تحمد عقباه.

وتقوم المنهجية المعتمدة أساسا على التدرج في تنزيل إجراءات تخفيف الحجر الصحي، والتقدم بعد ذلك عبر مراحل متتالية، بناء على تتبع وتقييم مستمرين، وعلى مراعاة البعد الترابي باعتماد صنفين من الأقاليم والعمالات، وفق معايير واضحة، ومع وجوب الإبقاء على الإجراءات الاحترازية الجماعية والفردية، والتحلي بالحيطة والحذر في جميع الحالات، لتجنب أي مس بالمكتسبات الصحية التي حققتها بلادنا، وضمان التقدم بخطى ثابتة وأمنة.

وإذا كانت التدابير الاحترازية التي اتخذتها بلادنا قد مكنت من محاصرة الوباء والحفاظ على أرواح المواطنين، فإن من شأنها أن تساهم أيضا في تعزيز الأمن الصحي، الذي أصبح شرطا أساسيا لاسترجاع الثقة وإعادة تحريك عجلة الاقتصاد وطمأننة المواطنين والفاعلين الاقتصاديين.

وهذه التجربة، وفق هذه المنهجية، تجربة مغربية خالصة، لم نستنسخ من أحد ولا من أي جهة، وبهذه المناسبة نؤكد على الثقة في مؤسساتنا، وخبرائنا، وأطربنا ومسؤولينا، ومواطنينا.

II. المراحل المقبلة من التخفيف

يوم 18 مايو، عرضت أمامكم تصورا واضحا يتضمن مبادئ تخفيف الحجر الصحي الأربعة، وشروط البدء في تنزيله، ويوم 10 يونيو قدمت أمام مجلس النواب حصيلة ما تم إنجازه منذ ذلك التاريخ، وأعلنت في أنه عن بدء المرحلة الأولى من تخفيف الحجر الصحي.

كما أعلنت في نفس المناسبة عن تصور متكامل لمراحل التخفيف الثلاثة المقبلة:

- مرحلة بدء التخفيف، التي انطلقت يوم 11 يونيو؛
- ومرحلة ثانية، ستتسع فيها تدابير التخفيف، سواء بعمالات وأقاليم المنطقة رقم 1 أو المنطقة رقم 2، لتشمل الترخيص بأنشطة اقتصادية واجتماعية وثقافية إضافية، ولتسمح بحركية أيسر وأوسع، ولتمكن من الإطلاق التدريجي للسياحة الداخلية؛
- ثم مرحلة متقدمة ستعرف، بحسب تطور الوضعية العامة، مزيدا من التخفيف على عدة مستويات، بما في ذلك توسيع الترخيص في استغلال الفضاءات العمومية، والتجمعات، والأنشطة العامة وفق ضوابط. كما ستعرف هذه المرحلة، وبحسب تطور الوضعية على المستوى الدولي، البدء في إجراءات تروم استئناف حركة التنقل الدولية والسياحة الخارجية.

كما أعلنت يوم 10 يونيو عن آلية الانتقال التدريجي من مرحلة إلى أخرى، من خلال تتبع مستمر وتقييم أسبوعي.

منذ ذلك الحين، لم يخل يوم تقريبا من إجراءات وتدابير جديدة، تعلن عنها القطاعات الحكومية، تسير كلها في اتجاه تنزيل إجراءات التخفيف، والاستعداد لمزيد منها.

فتم الإعلان تباعا، مثلاً، عن تسريع عودة النقل المزدوج إلى سيره الطبيعي منذ 11 يونيو، والسماح لعقد مجالس الجماعات الترابية منذ 12 يونيو، وتعزيز السلامة بالمطارات منذ يوم 13 يونيو ...

ثم يوم 14 يونيو، تم الإعلان عن اعتماد آلية جديدة لاستقبال ومعالجة الحالات المصابة بفيروس كورونا، تتمثل في حصر علاج حالات الإصابة في مؤسستين صحيّتين متخصصتين بإدارة مشتركة بين الأطباء المدنيين والعسكريين. وقد تم اللجوء إلى هذه الخطوة، من أجل فسخ المجال لعلاج الأمراض الأخرى، واستعادة النشاط العادي للمؤسسات الاستشفائية، وكذا للتحكم أكثر في انتشار الوباء وتقليل فرص العدوى.

ويوم أمس، 15 يونيو، أُصدِرَتْ منشورا جديدا يتعلق باستئناف العمل بالإدارات والمؤسسات والمرافق العمومية والجماعات المحلية، بشكل موسع، ينسجم مع التوجه نحو استرجاع الحياة الطبيعية للمواطنين والمقاولات.

كما عقدتُ في نفس اليوم جلسة عمل لتدارس مشروع خطة إنعاش قطاع السياحة الذي أعده القطاع الوصي، وقبل نهاية الأسبوع سنَعْقِدُ لقاء مع الفاعلين المهنيين في هذا القطاع الحيوي، من أجل الإنصات المباشر لهم، والتفكير الجماعي في سبل إنعاش القطاع السياحي والاستئناف الآمن لنشاطه.

الآن، وبعد حوالي أسبوع من بدء التخفيف، جميع القطاعات الحكومية تعرف حركية نشيطة، وإنجازات وإعلانات متواترة، تنتظم جميعها في خطة التخفيف التدريجي التي أعلنتُ عنها، وستتوالى جهود جميع القطاعات للتحضير لتدابير تخفيف إضافية، ونحن نتجه بحول الله نحو الإعلان عن دفعة جديدة منها بكلتا المنطقتين، بناء على التتبع والتقييم المستمرين للوضعية الوبائية من لدن قطاع الصحة ومختلف السلطات المعنية.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

جوابا على أسئلة السيدات والسادة المستشارين، سأطرق، على التوالي، لخطة الحكومة لمواجهة التداعيات الاقتصادية للجائحة، والتدابير التي تعتمد اتخاذها للحد من انعكاساتها الاجتماعية.

أولا-خطة الحكومة لمواجهة التداعيات الاقتصادية للجائحة

معلوم أن الرهان الأساسي لبلادنا للفترة المقبلة يتمثل في إعادة تحريك عجلة الاقتصاد، واستئناف الأنشطة الاقتصادية والتجارية والخدماتية، مما يستلزم تظافر جهود كافة المتدخلين، وفق مقاربة تشاركية تستحضر مصلحة الوطن قبل أي اعتبار آخر.

وترتكز رؤية الحكومة لتحريك وتطوير الاقتصاد الوطني على رافعتين أساسيتين:

■ **خطة للإنعاش الاقتصادي إلى متم سنة 2021**، بهدف إعادة النشاط الاقتصادي إلى مستواه ما قبل الأزمة.

■ **خطة للإقلاع الاقتصادي على المدى المتوسط**، تتم بلورتها في انسجام مع ورش تجديد النموذج التنموي، مع ترتيب الأولويات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، والاستفادة من فرص التحول الجديدة التي أفرزتها هذه الأزمة.

وقبل عرض الخطة الحكومية، على المدينيين القصير والمتوسط، لمواجهة التداعيات الاقتصادية والمالية لجائحة كورونا، سأطرق لبعض المعطيات والمؤشرات الاقتصادية، كما سأذكر بجملة من التدابير الاستعجالية التي اتخذتها الحكومة خلال الأشهر الثلاثة المنصرمة، والتي ساهمت في التخفيف من الوطأة الاقتصادية للجائحة.

أ. المعطيات والمؤشرات الاقتصادية

لا يخفى عليكم أن الظرفية الاقتصادية والمالية الصعبة التي تمر بها بلادنا جراء تداعيات جائحة كورونا ألحقت أضرارا بالعديد من القطاعات الحيوية على إثر فرض

حالة الطوارئ الصحية، كما أدت الأزمة إلى اضطرابات على مستوى سلاسل الإنتاج والتوريد، بالإضافة إلى تراجع المداخيل من العملة الصعبة.

وهو ما سينعكس سلباً على مجموعة من المؤشرات الماكرو-اقتصادية، بما فيها معدل البطالة، من جراء تباطؤ النشاط الاقتصادي مع الأخذ بعين الاعتبار أن التوقف الكلي أو الجزئي لنشاط عدد من المقاولات (حوالي 136 ألف مقالة، أي ما يشكل حوالي ثلث المقاولات)، أدى بـ 960 ألف أجير إلى وضعية توقف مؤقت عن العمل، أي حوالي ثلث الأجراء المصرح بهم لدى صندوق الضمان الاجتماعي.

كما سجلت الصادرات تراجعاً كبيراً، هم، على الخصوص، في القطاعات المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية، كقطاع السيارات، والطيران، والإلكترونيك، والنسيج والألبسة.

وعرفت عائدات القطاع السياحي وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج وإيرادات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضاً ملحوظاً برسم الأشهر الأربعة الأولى من سنة 2020. ومن المتوقع أن يترتب عن كل هذه التداعيات انكماش مقدّر للناتج الداخلي الخام هذه السنة، وقد يمتد إلى سنة 2021.

كما نتجت عن هذه الوضعية انعكاسات اجتماعية سلبية بسبب تدني دخل فئات عريضة من الأسر، مما سيؤثر سلباً، ونحن واعدون بذلك، على القدرة الشرائية لشرائح واسعة من المواطنين، وبالتالي على الطلب الداخلي.

II. تدابير استعجالية للتخفيف من وطأة الجائحة على الاقتصاد ونشاط المقاولات

لقد مكن تدخل الدولة من تخفيف التداعيات الاقتصادية للأزمة بشكل كبير، وتجلى ذلك في العديد من المعطيات والمؤشرات، أهمها:

- استقرار مداخيل الضريبة على القيمة المضافة (-0.6%) خلال الفترة الممتدة من يناير إلى مايو 2020، مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية، وذلك بفضل الجهود التي بذلتها الحكومة للحفاظ على القدرة الشرائية

للمواطنين، من خلال مختلف أشكال الدعم الذي قدمته للمتضررين من الجائحة؛

■ التحكم في مستوى التضخم الذي لم تتعد نسبته 0,9% ما بين أبريل 2019 وأبريل 2020، وذلك بفضل حرص الحكومة على التموين المنتظم للأسواق، ومحاربة كل أشكال الاحتكار والزيادة غير المشروعة في الأسعار، مما ساهم في استقرار الأسعار. فقد وضع نظام خاص للتتبع اليومي للمواد الأساسية، ومراقبة أسعارها. فضمان تزويد السوق بالمواد الغذائية والطبية والطاقة مؤشر من مؤشرات النجاح في هذه المرحلة؛

■ ارتفاع نفقات الاستثمار العمومي من الميزانية العامة في الفترة ما بين نهاية مايو 2019 ونهاية مايو 2020 بنسبة 10.1%، وهو ما يوضح مجهودات الحكومة في تحفيز الطلب الداخلي ودعم الاقتصاد الوطني. فعلى الرغم من الصعوبات عملت الحكومة على الحفاظ على مستوى جيد من الاستثمار العمومي؛

■ تحسن آجال أداء المؤسسات العمومية، إذ بلغ متوسطه 41.7 يومًا في نهاية أبريل 2020، مقابل 50.6 يومًا في يونيو 2019، وذلك بفضل التوجيهات التي جددت الحكومة الدعوة إلى الالتزام بها في هذه الظرفية.

وفضلا عن ذلك، قامت الحكومة بتنفيذ تدابير استعجالية هامة لدعم المقاولات من أجل تخفيف الضغط على خزintها وتدير سيولتها، في ظل توقف أو تراجع أنشطتها، حتى يتسنى لها الوفاء بالتزاماتها المالية والحفاظ على مناصب الشغل، وذلك من قبيل:

■ إحداث آلية جديدة للضمان "ضمان أوكسجين"، تم تعزيزها يوم الإثنين 15 يونيو الجاري، باليتين جديدتين للضمان. "انطلاق المقاولات الصغيرة جدا"، وهو ضمان بنسبة 95% لتمويل استئناف نشاط المقاولات الصغيرة جدا، والتجار والحرفيين الذين يقل رقم معاملاتهم عن 10 ملايين درهم، في حدود 10% من رقم المعاملات السنوية. و"ضمان إقلاع"، الذي يتراوح ضمان الدولة فيه بين 80% و90% حسب حجم المقاول، وهو يهم المقاولات

التي يتجاوز حجم مبيعاتها 10 ملايين درهم، في حدود شهر ونصف من رقم معاملات المقاولات الصناعية، وفي حدود شهر بالنسبة لباقي المقاولات؛

- دعم الولوج إلى القروض البنكية؛
- تسريع وتيرة تسديد مستحقات المقاولات، ودعوة المؤسسات والمقاولات العمومية إلى اعتماد الإيداع الإلكتروني للفواتير من لدن مُمَوَني المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- الرفع من وتيرة إرجاع الضريبة على القيمة المضافة، في عز التوقف والأزمة، حيث بلغ حجم إرجاع الضريبة على القيمة المضافة ما مجموعه 5 ملايين و167 مليون درهم في متم مايو 2020، مقابل 5 ملايين و125 مليون درهم إلى متم مايو 2019.

ويتضح مما سبق أن الحكومة، بقدر إدراكها لحجم الآثار السلبية التي تكبدها الاقتصاد الوطني وللصعوبات التي تعاني منها المقاولات الوطنية، بقدر مضاعفتها للمجهود العمومي من أجل الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، ودعم المقاولات والاستثمار، والحفاظ على التوازنات العامة.

III. وضع وتنفيذ خطة لإنعاش الاقتصاد الوطني

في إطار مواكبة مرحلة استئناف الحركة الاقتصادية، عكفت الحكومة، وفق مقارنة أشركت كافة المتدخلين، على إعداد "خطة إنعاش الاقتصاد الوطني" تمتد إلى متم سنة 2021، ستشكل مرجعا مشتركا لجهود مختلف الفاعلين الاقتصاديين، الرامية إلى الاستعادة التدريجية للنشاط الاقتصادي الوطني.

وقد حرصنا على اعتماد مقارنة شاملة ومتكاملة، تراعي خصوصيات كل قطاع على حدة، وتأخذ بعين الاعتبار العوامل الخارجية، لاسيما تلك المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية التي أثرت سلبا على الموارد الخارجية لاقتصادنا، بالإضافة إلى العوامل الداخلية المرتبطة بالعرض والاستهلاك الوطنيين.

وينبني التصور الأولي لهذه الخطة، التي تمتد لسنة ونصف، على الركائز التالية:

- تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين، من خلال الحفاظ على مناصب الشغل، وتقوية آليات الدعم الاجتماعي لصالح الفئات الهشة والمتضررة؛
- مواصلة الدعم والمواكبة الضرورية لفائدة مختلف أصناف المقاولات الوطنية المتضررة، من خلال آليات الضمان. وكذلك المساعدة التقنية لإعادة انطلاق المقاولات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا من خلال عرض الاستشارة ومواكبة المقاولات في إعداد مخططاتها للإقلاع، مع تغطية 80% من كلفة المواكبة بالخبرة المتخصصة؛
- مواكبة المؤسسات والمقاولات العمومية قصد تسوية مستحققاتها لفائدة المقاولات؛
- الحرص على استقرار الاستثمار العمومي، وتوطيده من خلال آليات مبتكرة، وخصوصا من خلال شراكة قطاع عام\قطاع خاص، مع الحرص على تدبيره بطرق فعالة لتشجيع المنتج الوطني والحد من الواردات؛
- تشجيع الإنتاج وعودة الحركة الاقتصادية، من خلال دعم الشركات الوطنية المتضررة، ولاسيما العاملة في القطاعات الاستراتيجية، والمقاولات الصغيرة والمتوسطة؛
- إحداث صندوق استثماري عمومي بهدف تهيئة ظروف مواتية لتنشيط دينامية الاقتصاد والتشغيل، بعد تجاوز أزمة كوفيد-19؛
- توفير بيئة ملائمة للإقلاع الاقتصادي من خلال تسريع تنزيل الإصلاحات المتعلقة بإدماج الاقتصاد غير المهيكل في الدورة الاقتصادية، وهيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية، ومزيد من تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، ورقمنة الإدارة، وتسريع ورش اللاتمرکز الإداري، ومواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

مقاربة تشاركية

لقد شكلت اللقاءات التي عقدتها رفقة عدد من الوزراء مع الأحزاب السياسية والمركزيات النقابية والغرف المهنية وعدد من الجمعيات المهنية محطة مهمة في إطار بلورة حوار وطني حول المرحلة الحالية والمستقبلية. إذ توصلت مصالح رئاسة الحكومة

ب23 مذكرة ل27 هيئة غنية بالتقييمات والمقترحات، ونحن بصدد دراستها في رئاسة الحكومة، كما أرسلناها إلى مختلف القطاعات الحكومية المعنية لأخذ مقتضياتها بعين الاعتبار في وضع خطة إنعاش الاقتصاد الوطني وإعداد مشروع قانون مالية تعديلي برسم 2020.

وأريد هنا أن أشكر جميع الهيئات المعنية على تفاعلها وعلى الجهد الذي بذلته بحس وطني للإسهام في هذا الورش باقتراحات وآراء، وسندبر المرحلة المقبلة بنفس المنهجية، مع إيلاء عناية خاصة للحوار الثلاثي بين الحكومة والفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

توفير دلائل لاستئناف النشاط

كما عملت الحكومة على إعداد جميع مجالات النشاط الإداري والاقتصادي والثقافي والرياضي وغيرها لاستئناف نشاطاتها.

وهكذا، عملت الحكومة على إنجاز دلائل عملية تمكن تلك المجالات والقطاعات من مواصلة عملها في التزام تام بتدابير وشروط السلامة الصحية والوقاية من انتشار العدوى.

وقد تم لحد الساعة إعداد 77 دليلا بتضافر جهود القطاعات الوزارية والمؤسسات والمقاولات العمومية والشركاء الاقتصاديين والجمعيات المهنية.

وننتظر إتمام إعداد عدد محدود من تلك الدلائل، وبهذه المناسبة أجدد التأكيد على أنه لن يسمح باستئناف أي نشاط، أو الاستمرار فيه، في غياب دليل عملي لضمان نشاط آمن خاص به.

مشروع قانون المالية التعديلي

ويشكل مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2020 مرتكزا لتفعيل هذه الخطة والشروع في تنزيلها، أخذا بعين الاعتبار المتغيرات المرتبطة بالظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية الناتجة عن هذه الأزمة، وذلك من خلال التدابير الأساسية التالية:

- اتخاذ إجراءات استعجالية للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين ودعم استئناف الأنشطة الاقتصادية، ووضع نظام تحفيزي انتقالي يأخذ بعين الاعتبار إكراهات الملزمين لمواجهة هذه الأزمة؛
 - تعزيز ميزانيات القطاعات ذات الأولوية بما في ذلك قطاعي الصحة والتعليم، وإعادة ترتيب اعتمادات التسيير والتجهيز حسب أولويات المرحلة؛
 - مراجعة نسبة العجز المتوقعة حسب الفرضيات الجديدة.
- وستكون لكم، إن شاء الله، الفرصة لمناقشة مشروع قانون المالية التعديلي عند عرضه أمام أنظاركم خلال المرحلة المقبلة.

IV. استشراف آفاق الإقلاع الاقتصادي

على المدى المتوسط، نتوخى إعداد "ميثاق للإقلاع الاقتصادي والتشغيل"، وذلك تعبيرا عن طموح مشترك يتقاسمه جميع الأطراف المعنية (الدولة والشركاء الاقتصاديون والاجتماعيون)، وفق التزامات واضحة، تنبني على آليات للتتبع والتقييم، بما يمكننا من بناء اقتصاد قوي، في عالم ما بعد أزمة كورونا، يلحق المغرب بالدول الصاعدة.

ومما لا شك فيه أن هذه الأزمة ستفضي إلى جملة من المتغيرات على الساحة الاقتصادية الدولية، مما سيفرض قطيعة على عدد من المستويات، بما في ذلك إعادة ترتيب الشراكات ومنظومات التوريد العالمية، وإعداد الاقتصاد الوطني للتكيف مع هذه المتغيرات، واغتنام الفرص المتاحة، لا سيما من خلال مراجعة مقاربة علاقات المغرب الاقتصادية مع شركائه الدوليين، بما يتيح تقوية موقعه في التوزيع الجديد لسلاسل القيمة العالمية، واستغلال الفرص التي تتيحها التنمية الرقمية والمستدامة، فيما يتعلق بخلق القيمة وتقوية التنافسية.

والمغرب يتوفر على أسس متينة لاقتصاده الوطني، وعلى صناعة قوية، ستسمح له باستثمار الفرص مستقبلا، وأذكر بهذا الصدد:

- حفاظ الغرب على التصنيف الائتماني من قبل ستاندر آند بورز، في BBB- مع أفق مستقر؛

- الرتبة 53 عالميا في مؤشر ممارسة الأعمال؛
 - تقوية صورة المغرب خلال هذه الأزمة، إذ تمت الإشادة بالنموذج المغربي من طرف الخبراء الدوليين وشركائنا والصحافة الدولية. ولقد أعطى الدعم الأخير الذي قدمته المملكة لخمسة عشر دولة إفريقية شقيقة، والذي أمر بها جلالة الملك في انسجام مع سياسته الإفريقية الإرادية، تألقا دوليا وتموقعا متميزا للمغرب، كفاعل على المستوى الدولي والقاري؛
 - ميزة كبيرة للمستقبل بفضل التنافسية الخضراء، إذ المغرب رائد في الطاقات المتجددة، مع العلم أن الطاقة الخضراء من بين الأرخص في العالم. كما أن المغرب يتوفر على مخطط وطني طموح من أجل تطوير الطاقات المتجددة.
- كما سيكون من الضروري مضاعفة الجهود لحل بعض الإشكاليات الهيكلية التي أبانت الأزمة عن الحاجة الملحة لمعالجتها، من قبيل تأهيل القطاع غير المهيكل، وتوسيع التغطية الصحية الإجبارية في أفق تعميمها، وتعزيز الحماية الاجتماعية للفئات الهشة، وإدماج مختلف فئات المجتمع المغربي في دينامية التنمية، وتمكين بلادنا من تحقيق قفزة نوعية في بعض المجالات الهيكلية كالصحة، والتعليم، والبحث العلمي، والصناعات التحويلية والغذائية، والطاقات المتجددة، والتحول الرقمي. هذا، مع تعزيز ركائز اقتصادنا الوطني السيادية ومقاومته للصدمات الخارجية.
- وبالنظر إلى المدى الزمني المتوسط للإقلاع الاقتصادي المنشود، فإنه سيكون لزاما الحرص على تحقيق انسجام هذا المخطط مع مخرجات ورش "النموذج التنموي".

V. تشجيع الاستثمار

لقد وضعت الحكومة مسألة تحفيز الاستثمار في صدارة أولوياتها، باعتباره المحرك الأساس لعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإنتاج الثروة، وإحداث فرص الشغل.

وبهذا الخصوص، تعزم الحكومة تعزيز الاستثمار العمومي، باعتباره قاطرة للإقلاع الاقتصادي، مع الحرص على تحسين حكامته، وتنويع آليات تمويله، لا سيما

من خلال تفعيل الآليات الجديدة التي جاء بها القانون رقم 46.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

كما أن الجماعات الترابية بدورها مدعوة في المرحلة المقبلة إلى العناية بالاستثمار وإطلاق المشاريع والصفقات، بما يساهم في تحريك القطاعات المرتبطة بمشاريعها. وكما اضطلعت الجماعات الترابية مشكورة، بأدوار مقدرة وأساسية في المراحل الأولى لمواجهة الجائحة، فإن دورها لن يقل أهمية في المراحل والأوراش المقبلة.

ومن جهته، فإن القطاع الخاص مدعو إلى استغلال الفرص الجديدة التي تتيحها مرحلة استعادة الحركة الاقتصادية، والانخراط القوي من أجل استئناف أنشطته الاستثمارية، والإسهام في تعزيز مناخ الثقة والأمل في المستقبل، بعد أن تمكنت بلادنا، ولله الحمد، من التحكم في الوباء، والشروع تدريجيا في تحريك الدورة الاقتصادية من أجل استرجاع عافية اقتصادنا.

هذا، وستواصل الحكومة العمل على تحسين مناخ الأعمال والاستثمار لتمكين المغرب من ولوج دائرة الاقتصادات الخمسين الأوائل عالميا في مؤشر ممارسة الأعمال (Doing Business) في أفق 2021، وتسريع وتيرة اعتماد ميثاق جديد للاستثمار، مما سينعكس إيجابيا على جاذبية المغرب للاستثمار.

وفي نفس الإطار، سأحرص على عقد لجنة الاستثمارات، التي أترأس أشغالها، في بحر الأسبوع المقبل، من أجل الدراسة والمصادقة على مجموعة من اتفاقيات الاستثمار الجديدة، ستمكن من ضخ اعتمادات مالية معتبرة في الدورة الاقتصادية، وإحداث عدد مهم من مناصب الشغل.

كما سأحرص على عقد اجتماع، في نفس الأسبوع، للجنة الوطنية لمناخ الأعمال، لمدارسة برنامج اللجنة وتدارس بعض الأوراش الهيكلية، وفي مقدمتها التحول الرقمي.

ثانيا- الأولويات الاجتماعية للحكومة في المرحلة المقبلة

في إطار التخفيف من التداعيات الاجتماعية لجائحة كورونا، اتخذت الحكومة جملة من القرارات والتدابير لدعم الأجراء الذين توقفوا مؤقتا عن العمل بسبب الجائحة، وضمان حد أدنى للدخل لفائدة الأسر العاملة في المهن الحرة والمهنيين والعاملة في القطاع غير المهيكل التي تضررت بفعل تباطؤ النشاط الاقتصادي.

وقد أظهرت حدة الأزمة الحالية أهمية الاستمرار في رهان الحكومة على الاهتمام بالمجال الاجتماعي، باعتباره أحد أولوياتها المسطرة في البرنامج الحكومي، اقتناعا منها بأن الاستثمار في الرأسمال البشري هو عماد التقدم والتنمية والاستقرار.

وبهذا الخصوص، فإن الحكومة عازمة على المضي قدما في تحسين الخدمات الاجتماعية، ولا سيما في مجالي التعليم والصحة، وإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية، وإنعاش التشغيل.

أ. مواصلة الاهتمام بقطاعي التعليم والصحة

1. قطاع التعليم

ستواصل الحكومة إصلاح المنظومة الوطنية للتربية والتكوين باعتبارها رافعة أساسية لثمين الرأسمال البشري وتأهيله للانخراط في دينامية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تعزيز العرض التربوي، عبر تجهيز وتحديث المؤسسات التعليمية، والرفع من بنيات الاستقبال على مستوى الإيواء، ومواصلة تعزيز وتأهيل الموارد البشرية التربوية، وإرساء الجودة في التربية والتكوين، ومواصلة تعزيز الدعم الاجتماعي للأطفال في وضعية التمدرس؛ بالإضافة إلى مواصلة تنزيل أوراش مهيكلية أخرى، من مثل تعميم التعليم الأولي، والتربية الدامجة، ومدن المهن والكفاءات.

واستحضار للتحديات التي عرفها هذا المجال إبان تدبير الجائحة، ستركز الحكومة على تطوير ودعم البحث العلمي، ومأسسة وتجويد آليات التعليم عن بعد.

2. قطاع الصحة

فضلا عن استمرار الرصد واليقظة الوبائية لمواجهة جائحة فيروس كورونا، سينصب مجهود الحكومة في الفترة المقبلة على تحسين حكامه القطاع الصحي، والعمل على تطوير خدمات المنظومة الصحية، لا سيما من خلال:

- مواصلة توسيع العرض الاستشفائي، من خلال تسريع إنجاز ثلاثة مراكز استشفائية جامعية بكل من طنجة (771 سرير) وأكادير (867 سرير) والعيون (500 سرير)، وإعادة بناء المركز الاستشفائي ابن سينا بالرباط (1006 سرير)، فضلا عن مواصلة أشغال بناء 10 مراكز استشفائية، و20 مستشفى للقرب، وغيرها؛
- تعزيز قطاع الصحة بـموارد بشرية إضافية من أجل سد الخصاص؛
- تعزيز الولوج إلى الأدوية والمستلزمات الطبية، ومواصلة تفعيل السياسة الوطنية الدوائية، لا سيما من خلال مراجعة أسعار الأدوية، وتعزيز مهام المختبر الوطني لمراقبة الأدوية، ومواصلة تشجيع المصنعين الوطنيين؛
- تعزيز البرامج الصحية ومحاربة الأمراض، لا سيما من خلال تعزيز صحة الأم والطفل والصحة المدرسية، ومحاربة الأمراض غير السارية، عبر تفعيل الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها 2019-2029، والشروع في تنزيل المخطط الوطني الثاني للوقاية ومكافحة السرطان 2020-2029.

II. ورش إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية

ستواصل الحكومة تنزيل السياسة العمومية المندمجة للحماية الاجتماعية برسم 2020-2030، المصادق عليها في نونبر الماضي من قبل اللجنة الوزارية لقيادة إصلاح وحكامه منظومة الحماية الاجتماعية، وذلك من خلال آلياتها الأساسية:

- آلية التأمين الاجتماعي، الذي يشمل أنظمة الضمان الاجتماعي المتعلقة بالتأمين عن المرض والمعاشات وفقدان الشغل، والاستمرار في تنزيل توسيع التغطية الصحية ونظام المعاشات لفائدة المهن الحرة والعمال المستقلين، ولغير

الأجراء المزاولين لنشاط خاص، وتوجد الآن التغطية الاجتماعية لثلاث فئات جديدة (المفوضون القضائيون، والتجار، والمرشدون السياحيون)، في مراحلها الأخيرة؛

■ آلية الدعم الاجتماعي، التي تشمل تطوير مختلف أشكال المساعدات المالية والعينية والخدمات الاجتماعية للمعوزين والأشخاص في وضعية صعبة، من خلال الإسراع في تنزيل ورش تطوير منظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي، الذي أعدت الحكومة بشأنه مشروع القانون رقم 72.18، والذي نأمل أن يُصادق عليه البرلمان قريباً، حتى نعمل بإخراج السجل الاجتماعي الموحد وتفعيله، لتجويد منظومة الاستهداف وترشيد آليات الدعم الاجتماعي.

III. إنعاش التشغيل

فيما يخص ميدان التشغيل، ستعمل الحكومة على مواكبة المقاولات من جهة، والباحثين عن شغل، من جهة أخرى، ولا سيما الشباب منهم، من خلال برامج منها:

1. برنامج "انطلاقة"

إذ تعتزم الحكومة إعطاء دينامية جديدة للبرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات "انطلاقة"، الذي أعطى جلالة الملك حفظه الله أمره السامي بالشروع في تفعيله بتاريخ 2 فبراير 2020، وذلك قصد تشجيع الشباب على إنشاء المقاولات، بتمكينهم من الوصول لمصادر التمويل، ومواكبتهم لتحقيق مشاريعهم. وبهذه المناسبة، أجدد الدعوة لكافة الأطراف المعنية، بما فيها القطاع البنكي، لبذل المزيد من الجهود من أجل إنجاح هذا البرنامج الطموح.

2. مواكبة المقاولات في تلبية الحاجيات من الكفاءات

سنوجه مجهودات خاصة لدعم المقاولات فيما يتعلق بتوفير موارد بشرية تتلاءم بكفاءاتها مع احتياجات هاته المقاولات، من خلال تحسين التكوين عبر آليتين (التكوين التأهيلي، والتكوين التعاقدى من أجل التشغيل)، بالإضافة إلى التكوين الذي يستهدف دعم القطاعات الواعدة.

3. مواكبة الباحثين عن شغل

في هذا الإطار، ستنصب الجهود على:

- تكثيف التكوين والتوجيه المهني بهدف إعداد المقبلين على سوق الشغل؛
- تنشيط وتقوية الشراكة مع الجهات لتفعيل البرامج الترابية للتشغيل المكمل للبرامج الوطنية؛
- تحسين وتبسيط شروط الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل.

ثالثا-مواصلة الإصلاحات الهيكلية

بالموازاة مع التركيز على الإقلاع الاقتصادي، ومواصلة الاهتمام بالجانب الاجتماعي، ستعمل الحكومة على تنزيل الإصلاحات الهيكلية، لا سيما إصلاح الإدارة، ودعم التحول الرقمي، ومواصلة تنزيل الخطة الوطنية لمكافحة الفساد.

أ. ورش إصلاح الإدارة

ستواصل الحكومة تنفيذ الأوراش المرتبطة بإصلاح الإدارة وتحديث الخدمات الإدارية، لا سيما من خلال:

- مواصلة تنفيذ خارطة الطريق المتعلقة بميثاق اللاتمرکز الإداري، من خلال متابعة تنزيل التصاميم المديرية للاتمرکز الإداري؛
- إصدار ميثاق المرافق العمومية، الذي أعدت الحكومة بشأنه مشروع قانون رقم 54.19، الذي يوجد قيد المصادقة لدى مجلسكم الموقر؛
- إعداد المرسوم المتعلق بمدونة قيم وأخلاقيات الموظف العمومي؛
- مواصلة تنفيذ برنامج تحسين الخدمات العمومية، من خلال إعداد مشاريع المراسيم التطبيقية للقانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، ومواصلة نزع الطابع المادي عن المساطر والخدمات الإدارية؛
- مواصلة تطوير منظومة تلقي ومعالجة وتتبع ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وتظلماتهم عبر البوابة الوطنية للشكايات.

أ. دعم التحول الرقمي

ستعمل الحكومة على تسريع التحول الرقمي للإدارة من خلال تنزيل التوجهات العامة لتطوير التحول الرقمي، التي صادقت عليها مؤخرا، والتي تركز على ثلاث رافعات أساسية:

- إدارة رقمية في خدمة المواطنين والمقاولات، وتجدر الإشارة بهذا الخصوص، إلى أنه في هذه المرحلة تم تسريع التحول الرقمي بشكل كبير.

فعلى سبيل المثال، وبعد القرار القاضي بإلزام جميع الإدارات لاعتماد مكتب الضبط الرقمي، انتقل عدد القطاعات الوزارية والمؤسسات الوطنية والمؤسسات والمقالات العمومية والجماعات الترابية التي تستعمل هذه الآلية الرقمية الجديدة، من 41 بداية أبريل 2020 إلى 575 أواسط مايو 2020، وهو تطور كبير في ظرف شهر ونصف فقط؛

- اقتصاد تنافسي بفضل استعمال الرقمنة والاستثمار في القطاعات التكنولوجية؛
- توسيع الإدماج الاجتماعي، عبر تيسير الولوج إلى الوسائل الرقمية واستعمالها.

وفي نفس السياق، ستحيل الحكومة على مؤسساتكم التشريعية الموقرة مشروع قانون يتعلق بالإدارة الرقمية، وهو المشروع الذي يروم وضع القواعد والمبادئ المتعلقة بهندسة الخدمات الإدارية وتكاملها وتبادل البيانات والمعلومات، وإعطاء الحجية القانونية للقرارات والإجراءات الرقمية.

III. مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

الحكومة ملتزمة بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد "2016-2025"، التي تهدف إلى تعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات من خلال جعل الفساد في منحنى تنازلي بشكل ملموس ومستمر، مما سينعكس إيجابا على ترتيب بلادنا في التصنيفات الخاصة بهذا المجال، بما فيها مؤشر إدراك الفساد.

وبالمناسبة، يجدر التأكيد على أهمية مشروع القانون رقم 46.19 المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، الذي صادق عليه مجلس الحكومة بتاريخ 11 يونيو 2020، وسنحيله قريبا على مؤسساتكم التشريعية الموقرة. ويروم هذا المشروع تقوية وتوسيع وظائف ومهام هذه الهيئة الدستورية، وإعطاءها قدرة أكبر في مجال محاربة الفساد، في إطار التعاون والتكامل والتنسيق المؤسسي والوظيفي، مع السلطات والمؤسسات والهيئات الأخرى المعتبرة ضمن المنظومة الوطنية المعنية بمكافحة الفساد.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ختاما أجدد التأكيد على أن الحكومة معبأة، بجميع قطاعاتها، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، لمواصلة اتخاذ كل ما يلزم من تدابير وقرارات وإجراءات لمواجهة التحديات التي تفرضها هذه المرحلة الجديدة التي نعيشها في معركتنا ضد جائحة كورونا، بما يضمن التوفيق بين الحفاظ على صحة المواطنين، وبين العمل على العودة للحياة الطبيعية وتحريك الدورة الاقتصادية واستشراف دينامية تنموية جديدة.

وإنني على يقين، بأن بلادنا تتوفر على كل المقومات للخروج من هذه المرحلة، باقتصاد أكثر قوة، ينتج الثروة، وينعش المقولة الوطنية، ويحدث مناصب الشغل، من أجل توفير ظروف العيش الكريم للمواطنين والمواطنات.

وإذا كانت الحكومة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، معبأة بكل قطاعاتها، فإنني أهيب بكافة الفاعلين إلى استمرار الانخراط في هذا المجهود الوطني، بكل ما تتطلبه هذه المرحلة من تضامن وتعاون وتضحية، من أجل إنجاح الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي المنشود.

وبهذه المناسبة أدعو الأحزاب السياسية، والمنظمات النقابية، وهيئات المجتمع المدني، وأ أسرة الإعلام، إلى مواصلة جهودها في تأطير المواطنين والمواطنات، والاستمرار في أداء الأدوار المنوطة بها، بكل مسؤولية وفعالية، والمساهمة، كل من موقعه، كقوة اقتراحية، في استحضار للمصلحة العليا للوطن.

وأدعو الفاعلين الاقتصاديين إلى مواصلة الانخراط الإيجابي في خطط الإنعاش والإقلاع الاقتصادي، من خلال مضاعفة مجهودهم الاستثماري، ومراعاة مسؤولياتهم الاجتماعية، وبناء علاقات اجتماعية قوامها التضامن والتعاون مع كل الشركاء.

كما أدعو المؤسسات المالية إلى بذل مزيد من الجهد، لتمويل المقاولات، خصوصا الناشئة منها، وإبداع الحلول الكفيلة بمواكبة الخطط الحكومية لدعم الاستثمار، وتسريع وتيرة الإقلاع الاقتصادي ببلادنا.

بدورها، فإن الجهات وباقي الجماعات الترابية مدعوة، هي الأخرى، حسب مجال اختصاصاتها الوظيفية والترابية، إلى أن تكون قاطرة لهذا المجهود الوطني، ومواكبة له في كل محطاته.

وإنني سأحرص شخصا على أن تواكب الإدارة العمومية، المركزية واللامركزية، هذه الدينامية الوطنية والمجهود التنموي بمزيد من تبسيط المساطر، وتسريع الإجراءات، وتوفير وتجويد الخدمات اللازمة للمرتفقين.

لقد أظهرت هذه الأزمة، إبداعا مغربيا خالصا، أبان عن النبوغ المغربي، وعن القدرة على الابتكار والتكيف مع المتغيرات، وهي أيضا فرصة، حري بالشباب، والمقاولين، والمستثمرين عموما، اقتناصها من الآن، وحجز مقاعد السبق فيها، وطنيا ودوليا، في كثير من المجالات برزت أهميتها وإلحاحيتها. فالمستقبل واعد والفرص كثيرة، وأرجو أن يكون لبلادنا مكان السبق بحسن استثمارها.

وإنني على يقين بأننا سننجح مجتمعين، بعون الله وتوفيقه، في تدبير هذه المرحلة، كما نجحنا في تدبير المراحل السابقة، ثقتنا في قدراتنا الذاتية وفي مؤسساتنا وفي مواطنينا كبيرة، فالمهم هو الاستمرار في التعبئة واليقظة والانضباط الجماعي، وروح التضامن والتلاحم، التي توحدنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

نسأل الله التوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.